

السعودية تحرز تقدّمها بارزا في مؤشر التنافسية العالمية



إلا نتيجة لتكامل جهود أكثر من (40) جهة حكومية شاركت في تنفيذ العديد من الإصلاحات لخدمة بيئة الأعمال في المملكة ورفع تنافسياتها بين دول العالم بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030".
المصدر (وكالة الأنباء السعودية (واس)، بتصرّف)

حققت المملكة العربية السعودية أكبر تقدّم بين الدول الأكثر تنافسية في التقرير السنوي للتنافسية العالمية 2019IMD، الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية بمدينة لوزان السويسرية، وجاءت المملكة في المرتبة (26) مُتقدّمةً (13) مرتبة عن العام الماضي، كما احتلت المملكة المرتبة (7) من بين مجموعة دول العشرين G20 متفوقة على اقتصادات متقدمة في العالم مثل كوريا الجنوبية واليابان وفرنسا واندونيسيا والهند وروسيا والمكسيك وتركيا وجنوب أفريقيا والبرازيل والأرجنتين.

ويتكون التقرير السنوي للتنافسية العالمية من أربعة محاور رئيسية لقياس تنافسية (63) دولة على مستوى العالم، وقد تحسّن ترتيب المملكة في (3) محاور، وهي (محور الكفاءة الحكومية من المرتبة 30 إلى المرتبة 18، ومحور كفاءة الأعمال من المرتبة 45 إلى المرتبة 25، ومحور البنية التحتية من المرتبة 44 إلى المرتبة 38). وفي هذا الإطار، أكد وزير التجارة والاستثمار السعودي الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي أنّ "تحسّن ترتيب المملكة في هذا التقرير ما هو



"ستاندرد آند بورز": ميزانية لبنان غير كافية لاستعادة ثقة المستثمرين

ثقة المودعين والمستثمرين غير المقيمين، والتي تراجعت في الأشهر الأخيرة".

وشددت على أنّ "عدم تحقيق الهدف الجديد أمر وارد، لاسيما أن أي إجراءات لخفض التكاليف ستطبق فقط في النصف الثاني من العام"، موضحة أنّ "تقديراتنا تشير إلى عجز مالي في 2019 عند حوالي 10%، وفي ظل غياب تعزيز جوهري للإيرادات وإجراءات خفض النفقات، نتوقع أن تواصل نسبة الدين العام للبنان الارتفاع لتتجاوز 160% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2022 من 143% في 2018".

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرّف)

كشفت وكالة ستاندرد آند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية، عن أنّ خطة ميزانية لبنان لخفض عجزه المالي إلى 7.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام قد لا تكون كافية لاستعادة الثقة التي تضررت نتيجة الديون.

ودفعت المخاوف المتزايدة حيال مالية لبنان ستاندرد آند بورز إلى وضع البلاد عند تصنيف B- مع نظرة مستقبلية سلبية خلال أول مارس (آذار).

ولفتت محللة لبنان الرئيسية لدى ستاندرد آند بورز ذهبية سليم جويتا، إلى أنّ "الإعلان عن خفض العجز إلى 7.6 في المئة من أكثر من 11 في المئة العام الماضي، قد لا يكون كافيا في حد ذاته لتحسين

تشكيل مجلس إدارة صندوق مصر السيادي



بالإضافة إلى القروض والتسهيلات التي يحصل عليها وحصيلة إصدار السندات والأدوات المالية الأخرى. إشارة إلى أن الصندوق السيادي المصري "وليد"، لا يعتمد على ثروة نفطية أو غاز أو ذهب أو معادن، مقارنة مع صناديق ضخمة مثل الصندوق النرويجي برأسمال تريليون دولار، أو الصندوق السيادي الكويتي المقدر رأسماله 450 مليار دولار. كما أن هذا الصندوق هو محاولة لتعظيم الإيرادات من هذه الأصول غير المستغلة بشكل اقتصادي. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

انتهت وزارة التخطيط المصرية من تشكيل مجلس إدارة صندوق مصر السيادي، والذي يضم كلا من وزيرة التخطيط "هالة السعيد" كرئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، وممثلين عن وزارات التخطيط والمالية والاستثمار، بالإضافة إلى 5 أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة. ويبلغ رأس المال المصدر للصندوق 5 مليارات جنيه، فيما يبلغ رأس المال المرخص به 200 مليار جنيه. وتشمل موارد الصندوق الأصول الحكومية التي ستنتقل ملكيتها للصندوق، كما تشمل عائدات وإيرادات استثمارات أموال الصندوق،

زين للاتصالات أول شركة خليجية تطلق تقنية الجيل الخامس



المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، لفت الرئيس التنفيذي لمجموعة زين للاتصالات بدر الخرافي، إلى أن "شبكة الجيل الخامس ستساعد زين في إطلاق القدرات الكاملة لمفهوم التحول الرقمي، حيث ستقود هذه التكنولوجيا الجديدة موجة التغيير، وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن الشركة تعول كثيراً على الشراكة مع القطاع الحكومي للمساهمة في خطة التنمية الوطنية". المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

كشفت مجموعة زين للاتصالات عن جهوزية شبكتها للإطلاق التجاري لتكنولوجيا الجيل الخامس، لتكون أول شركة تطرح تقنية الـ 5G في الخليج عبر السوق الكويتية بتغطية شاملة لكافة مناطق الكويت. وكشفت الشركة عن أنها نجحت في تصميم وبناء شبكة كاملة لخدمات الجيل الخامس مع توفير بنية تحتية وفق أفضل المعايير الدولية، مبيّنة أن تقنية الجيل الخامس ستطلق كامل إمكاناتها في المجتمع الرقمي، وستعزز من أوجه التعاون في مجال تكنولوجيا